الأمم المتحدة

S/2012/678

مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا – مقدمة

١ – مدّد مجلس الأمن بقراره ٢٠١٢ (٢٠١١) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وطلب إليّ أن أقدّم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية الحاصلة منذ إصدار تقريري المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ (S/2012/128) إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويورد التقرير مجملا للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة تمشيا مع الولاية الموكلة إليها بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، و ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٣ (٢٠٠٧)، و ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، و ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٩٢ (٢٠٠٩)، و ١٩٠٨ (٢٠١٠)، و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، و ٢٠١٢ (٢٠١١).

ثانيا – مستجدات الأحوال السياسية والأمنية

الحالة السياسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق عدد من الإنجازات السياسية التي طال انتظارها، مما يشير إلى أن عملية الاستقرار تواصل التقدم في هايتي. وشملت هذه الإنجازات التصديق على تعيين رئيس وزراء جديد ونشر النسخة المصوبة للتعديلات الدستورية التي ظلت معلقة منذ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويمثل إنشاء المجلس الأعلى للقضاء (الذي سُن قانونه في عام ٢٠٠٧ لتعزيز استقلال القضاء، ولكن لم يتم تشكيله حتى الآن) خطوة إضافية من قبل الحكومة لتعزيز مؤسسات سيادة القانون. ومع ذلك، واجهت عملية إقامة أول مجلس انتخابي دائم

050912 050912 12-47313 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في البلاد جدلا كبيرا، حيث أن بعض الأحزاب السياسية التي لها تمثيل في البرلمان وقادة المجتمع المدني يتشككون في نزاهة المجلس وقدرته على تنظيم انتخابات ذات مصداقية.

٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل، قامت مجموعة من أفراد القوات المسلحة السابقين والمجندين الشبان يحمل بعضهم أسلحة صغيرة بالتجمع أمام البرلمان لطلب لقاء مع المشرعين بشأن خطة مزعومة للشرطة الوطنية الهايتية لطردهم بالقوة من مواقع احتلوها بشكل غير قانوني في شتى أنحاء البلد. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أدان رئيس هايتي، ميتشل جوزيف مارتللي، الحدث، داعيا إلى الالتزام بالنظام العام. واستجابة لطلبهم بإعادتهم إلى صفوف الجيش وصرف تعويضات إنهاء الخدمة لهم، أكد أنه في حين أن إنشاء قوة أمنية ثانية ما زال أحد أولوياته، فإنه لا يمكن القيام بذلك إلا بالاحترام الكامل للقانون. وفي اليوم التالي، أثناء اجتماع للمجلس الأعلى للشرطة الوطنية الهايتية برئاسة القائم بأعمال رئيس الوزراء، غاري كونيل، تم الاتفاق على أن تتم تسوية الحالة عن طريق المفاوضات. واستكشفت أيضا إمكانية استخدام تدابير أقوى. وكتدبير إضافي، بدأت البعثة في ٦ أيار/مايو عملية شروق الشمس (sunrise) التي قُصد منها الحد من حركة السكان الذين يحملون أسلحة غير قانونية. وفي ١٨ أيار/مايو، أي بعد يومين من تنصيب الحكومة الجديدة، شرعت الشرطة، بدعم من البعثة، في إخلاء المواقع العشرة الرئيسية المحتلة في جميع أنحاء البلد. وأُجريت العملية بدون حوادث أو إصابات.

٤ - وفي أيار/مايو، صدّق البرلمان على اختيار رئيس الجمهورية للوران لاموث رئيسا للوزراء. وفي ٨ أيار/مايو، وهو اليوم الأخير لولاية ١٠ من أعضاء مجلس الشيوخ المنتهية مدة شغلهم لمناصبهم، أيد مجلس الشيوخ بيان السياسة العامة الذي قدمه لاموث، ويقوم على برنامج الرئيس المسمى ''5 E'' (العمالة، وسيادة القانون، والبيئة، والطاقة، والتعليم). وفي ١٤ أيار/مايو، صوّت مجلس النواب أيضا لصالح لاموث بأغلبية كبيرة. وبعد ذلك بيومين، أدى لاموث ومجلس وزرائه المؤلف من ٢٢ وزيرا (منهم سبع نساء) اليمين الدستورية. وفي ٦ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء لاموث عن تغيير جزئي في مجلس الوزراء، شمل تييري مايارد - بول وزير الداخلية الذي عينه الرئيس فيما بعد مستشارا.

٥ - وأجّل البرلمان دورته التشريعية الأولى لعام ٢٠١٢ في ١٤ أيار/مايو. وشملت التشريعات التي اعتُمدت وأُرسلت إلى السلطة التنفيذية لإصدارها: ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ومشروع القانون الناظم لمكتب أمين المظالم، ومشروع قانون تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، خلال دورة البرلمان الثانية، قدمت الحكومة مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ للموافقة عليها، وقد اعتمدها مجلس النواب

في ١٠ آب/أغسطس. ودعا عدد من البرلمانيين إلى محاسبة دقيقة بشأن الأموال التي أنفقتها الحكومة على البرامج الاجتماعية.

٦ - وأثناء احتفال، في ١٩ حزيران/يونيه، حضره رؤساء مجلسي البرلمان والمحكمة العليا، أعلن رئيس هايتي نشر نسخة مصوبة من التعديلات الدستورية التي اعتمدها البرلمان في ٩ أيار/مايو ٢٠١١. وعلى الرغم من أن عملية النشر قد شابتها مخالفات إجرائية، فقد رحب العديدون بالتعديلات التي تشمل إنشاء مجلس انتخابي دائم، ومجلس دستوري (مسؤول عن القيام باستعراض قضائي للمسائل الدستورية)، وحصة تمثيل للمرأة بنسبة ٣٠ في المائة في الحكومة، بالإضافة إلى السماح بإمكانية الاحتفاظ بجنسيات متعددة. وطعن المعارضون للنشر في سلطة الرئيس في نشر التعديلات المصوبة.

٧ - وأعقب هذا التطور في ٣ تموز/يوليه إنشاء الرئيس رسميا للمجلس الأعلى للقضاء، وهو واحد من الكيانات الثلاثة، إلى جانب البرلمان والسلطة التنفيذية، المسؤولة عن اختيار أعضاء المجلس الانتخابي الدائم بموجب الدستور المعدل. وفي أوائل تموز/يوليه، أعلن الرئيس ورئيس الوزراء رسميا عن اعتزامهما إجراء الانتخابات التشريعية الجزئية والبلدية والمحلية قبل نهاية عام ٢٠١٢. وفي الأسابيع التي تلت ذلك، شرعت الفروع الثلاثة للحكومة في إجراء مفاوضات ليعين كل منها ثلاثة من الأعضاء التسعة في المجلس الانتخابي الدائم. وبعد تصويت المجلس الأعلى للقضاء على تعيين ثلاثة أعضاء في المجلس الانتخابي، استقال اثنان من أعضاء المجلس الأعلى من وظائفهم، مشككين في صحة التصويت وزاعمين حدوث تأثير لا مبرر له على التصويت من قبل السلطة التنفيذية.

٨ - وبعد إنشاء مجلس انتخابي دائم مؤلف من ٦ أعضاء بموجب مرسوم رئاسي في ١٥ آب/أغسطس، ويشمل ثلاثة أعضاء ترشحهم السلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للقضاء، دعا المتحدث باسم الرئيس البرلمان إلى أن يحذو حذوه في ترشيح ممثليه الثلاثة. بيد أن مجلس الشيوخ لم يتمكن حتى الآن من بلوغ النصاب اللازم لتعيين ممثليه الثلاثة بالرغم من ذلك، بعد انتهاء ولاية ١٠ من أعضاء مجلس الشيوخ. وأعرب عدد من المشرّعين عن عدم ثقتهم في عملية الاختيار. ودعوا إلى إنشاء مجلس انتخابي مؤقت.

٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس، سُجل رسميا في وزارة العدل والأمن العام حزب سياسي، هو حزب تيت كالي الهاييتي، برئاسة آن - فاليري تيموثي ميلفورت، رئيسة ديوان الرئيس.

التقييم الأمني

١٠ - ظلت الحالة الأمنية العامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير مستقرة نسبيا، مع حدوث حالات متفرقة من الاضطرابات المدنية المرتبطة أساسا بالمظالم الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار الذي سببته عناصر القوات المسلحة السابقة و ''المجندين'' الجدد.

١١ - وأظهرت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة زيادة كبيرة في جرائم القتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان هناك في المتوسط شهريا ٩٩ جريمة قتل من آذار/مارس حتى تموز/يوليه ٢٠١٢، بعد أن كانت ٧٥ جريمة قتل شهريا خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١. وكان تموز/يوليه ٢٠١٢ أعنف شهر منذ وقوع زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، إذ حدثت فيه ١٣٤ جريمة قتل. وفي الفترة بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٢، اتجه عدد حالات الاختطاف إلى الهبوط، إذ بلغ المتوسط الشهري ١٠ حالات خطف مقارنة بمعدل بلغ ١٤ حالة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١. وما زال العنف يتركز في المراكز الحضرية الكبرى. وما زالت منطقة العاصمة بورت - أو - برنس ومناطق البلديات كثيفة السكان المحيطة بها أكثر المناطق المتضررة من النشاط الإجرامي في هايتي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٦٥ في المائة من جميع حالات القتل في بورت - أو - برنس، وقد وقع نحو ٨٥ إلى ٩٠ في المائة في المناطق الحساسة في بلديات في بورت - أو - برنس (بيل اير وفورت ناشيونال ومارتيسان)، وسيتي سولاي، وكارفور، وكروا دي بوكيه. وما زالت العصابات المسلحة في هذه المناطق هي المصدر الرئيسي لانعدام الأمن، حيث ترتكب جرائم القتل والخطف والسطو. وتشارك العصابات أيضا في الاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة، والابتزاز، والصراع على النفوذ الإقليمي.

١٢ - وعلى الرغم من أن أداء الشرطة الوطنية ما برح يتحسن تدريجيا، فإنها لم تصل بعد إلى الوضع الذي يؤهلها لتحمل المسؤولية كاملة عن توفير الأمن الداخلي في شتى مقاطعات البلد. وفي هذا السياق، واصل أفراد البعثة من العسكريين والشرطة قيامهم بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار عموما. وركزت البعثة جهودها بالتنسيق مع الشرطة الوطنية على حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، وحافظت على وجود قواتها العسكرية والشرطة في المناطق المعرضة للعنف ومخيمات المشردين داخليا.

ثالثا - المستجدات في مجال الشؤون الإنسانية والإنعاش

١٣ - ظلت هايتي تواجه تحديات كبيرة في مجال الشؤون الإنسانية طوال فترة إعداد التقرير، فلا تزال أعداد كبيرة من سكان المخيمات المتضررين من الزلزال الذين يعتمدون

على المساعدة من أجل حصولهم على مقومات البقاء الأساسية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان أكثر من ٣٩٠ ألفا من المشردين داخليا يعيشون في ٥٧٥ موقعا. ويمثل هذا انخفاضا بنسبة ٧٣ في المائة مقارنة ببيانات تموز/يوليه ٢٠١٠، عندما كان هناك ٥٥٥ ١ مخيما يقطنها ١,٥ مليون مشرد. وبالمعدل الحالي، من المتوقع أن يبقى ما يربو على ٢٣٠ ألفا من المشردين داخليا في مخيمات بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وفي حين تم إحراز تقدم مهم، ما زالت هناك احتياجات إنسانية كبيرة قائمة. وقد تدهورت الأوضاع المعيشية في المخيمات، حيث ينسحب العاملون في المجال الإنساني تدريجيا بسبب نقص التمويل، من جملة أمور. ويشتد خطر تعرض الهايتيين، الذين يعيشون في مخيمات لا تتوفر لها معايير الصرف الصحي الملائمة، للأخطار الطبيعية، وكذلك للعدوى بالإسهال الحاد والكوليرا. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، تم إخلاء أكثر من ٦٥ ألف شخص من ١٥٥ مخيما. ويواجه ٨٠ ألفا آخرون من سكان المخيمات حاليا خطر الإخلاء من ١٥٣ مخيما. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل أكثر من ١,١ مليون طفل في ما يربو على ٢٠٠ ٣ مدرسة في شتى أنحاء البلد يعتمدون على المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي.

١٤ - وتحرز جهود الإنعاش والتعمير تقدما، وإن كان بطيئا. ومن بين ١٠ ملايين متر مكعب من الأنقاض التي نتجت عن زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تمت إزالة ٧٠ في المائة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتمكّن فريق الأمم المتحدة القطري وحده من إزالة أكثر من ٨٢٠ ألف متر مكعب، وسوف يصل إلى مليون متر مكعب بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وطبقا لأرقام آذار/مارس ٢٠١٢، قامت الحكومات الوطنية والمؤسسات المتعددة الأطراف بصرف ٤٦,٧ في المائة (٢,٥٧ بليون دولار) من أصل ٥,٥٠ بلايين دولار من الأموال التي تعهدت بها لبرامج الإنعاش في مؤتمر المانحين الدولي المعنون ''نحو مستقبل جديد لهايتي'' المعقود في نيويورك في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠. وساهم إنشاء وحدة الإسكان وتشييد المباني العامة، التابعة لمكتب رئيس الوزراء، في تحسين التنسيق وتنفيذ برامج العودة وإعادة التوطين. وقد استفاد أكثر من ٥٠٠ ألف شخص حتى الآن من بناء ١١٠ آلاف من الملاجئ المؤقتة، ومنح ١٥ ألف إعانة لاستئجار المساكن، وتوفير مساعدات أخرى. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قام برنامج إعادة التوطين المسمى ''٦/١٦'' الذي تقوده الحكومة، والذي يهدف أساسا، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إلى تقديم الدعم لقاطني ستة مخيمات وإعادة تأهيل ١٦ حيا تشرد منها معظم هؤلاء الأشخاص، بتطهير ٢٢ موقعا على الأقل لمواقع مخيمات، وإعادة توطين ٥ آلاف أسرة. ولا توجد خطة لتوفير حلول سكنية دائمة لسكان غالبية المخيمات التي لا يغطيها هذا البرنامج، والتي يقع أكثر من ٧٠ في المائة منها على

أراض خاصة. وقد ظل فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه يقدمون الدعم إلى الحكومة من أجل وضع سياسة للإسكان والتنمية الحضرية، بالإضافة إلى توفير سبل الانتصاف لمن يعيشون في مخيمات ومستوطنات غير رسمية. وستكون هذه السياسة خطوة كبيرة إلى الأمام في الإعمال التدريجي للحق في السكن الملائم، وخاصة أكثر المجتمعات المحلية فقرا، والمرجو أن تشمل تدابير وقائية من عمليات الإخلاء القسري لسكان المخيمات القائمة على أراض يملكها القطاعان العام والخاص على حد سواء.

رابعا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقديم الدعم للعملية السياسية

١٥ – عمل ممثلي الخاص بشكل مكثف مع متخذي القرار السياسي في هايتي للدعوة إلى إحراز تقدم بشأن العمليات السياسية الحيوية من قبيل نشر التعديلات الدستورية المصوَّبة، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء، وإنشاء فرقة عمل مخصصة للتحضير للانتخابات المقبلة، وإعداد الخطة التشريعية للدورة البرلمانية الحالية. وقدم ممثلي الخاص مقترحات إلى الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب بشأن السبل التي يمكن أن تتيح للبعثة، وفقاً لولايتها، تقديم الدعم لأهدافهم السياساتية من أجل تقوية المؤسسات وتعزيز سيادة القانون وتشجيع التنمية المستدامة في هايتي. وما برحت البعثة تتعاون بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين للبلد، بما في ذلك السلك الدبلوماسي في بور – أو – برانس، وذلك لإعطاء الزخم للأولويات الحكومية الرئيسية.

تقديم الدعم للانتخابات المقبلة

١٦ – نظراً لحالات التأخير في تعيين أعضاء المجلس الانتخابي، لم يتسن إجراء الانتخابات الجزئية البلدية والمحلية – المرجأة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ – قبل ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، حين بلغ ثلث أعضاء مجلس الشيوخ نهاية فترة ولايتهم. وانتهت ولاية العُمَد، ومندوبي البلديات، وأعضاء مجالس وجمعيات الأقسام المحلية في عام ٢٠١١. ولعدم وجود الأعضاء المعينين للمجلس الانتخابي، وكان الدعم المؤسسي الذي قدمته البعثة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، محدوداً وتركز بصفة أساسية على تعزيز قدرة الموظفين التقنيين الرئيسيين، وتحديد الدوائر الانتخابية، واستعراض خطط اللوجستيات الانتخابية ومشروع قانون الانتخابات. وتسلم مدير عام جديد للمجلس الانتخابي منصبه في ٧ آب/أغسطس. وستكون الانتخابات المقبلة أكثر الانتخابات تعقيداً التي تجري في هايتي منذ عام ٢٠٠٦، ومن المتوقع أن يشارك فيها ٠٠٠ ٣٥ مرشح. وفي الماضي، كانت الانتخابات المحلية أكثر

الانتخابات تعرضاً للطعن الشديد، وغالباً ما رافقتها أعمال عنف. وفي ٣ آب/أغسطس، وجه ممثلي الخاص رسالة إلى الرئيس تحدد الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠١٢.

العنصر العسكري

١٧ - واصل العنصر العسكري للبعثة أداء مهمته الأساسية المتعلقة بالحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة، بالإضافة إلى إتاحة تقديم المساعدة الإنسانية، والتأكد من التأهب للكوارث، والتخطيط اللوجستي للانتخابات المقبلة، وتقديم الدعم لجهود الإنعاش. وإلى جانب عملية ''سنرايز'' (Sunrise) المذكورة أعلاه، شارك العنصر العسكري للبعثة في عدد من العمليات الأمنية جنباً إلى جنب مع الشرطة الوطنية، بما في ذلك عمليات ميريتاس، وبوكلير بور- أو - برانس الأولى، وبوكلير بور - أو - برانس الثانية، التي استهدفت أنشطة العصابات في منطقة بور - أو - برانس. ونفذ العنصر العسكري أيضاً عمليتين في جزيرة غوناف، مما عزز حضور الشرطة الوطنية المنتدبة في هذه الجزيرة.

١٨ - وإلى جانب توفير الدعم الهندسي على نطاق واسع للبعثة، قدمت فرق الهندسة العسكرية التابعة للبعثة الدعم لطائفة واسعة من أولويات الحكومة في مجال الإنعاش المرتبطة بالتخفيف من مخاطر الكوارث وتحسين الظروف المعيشية والأمنية، ومن قبيل إدخال التحسينات على مرافق الشرطة الوطنية، وبناء مراكز جديدة للشرطة، وإزالة الأنقاض وحفر الآبار، وإصلاح الطرق، وتهيئة الأرض لبناء المدارس والمستشفيات، وتشييد وحدات سابقة التجهيز لمؤسسة القضاء ومؤسسات الدولة الأخرى. وواصلت وحدات الهندسة صرف مياه الأنهار والقنوات استعداداً لموسم الأعاصير، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخلياً.

عنصر الشرطة

١٩ - واجه تطوير الشرطة الوطنية عقبات بسبب الجمود السياسي، بما في ذلك حالات التأخير في التعيينات الرئيسية كتعيين رئيس الوزراء والمفتش العام للشرطة الوطنية، وكلاهما عضو في المجلس الأعلى للشرطة الوطنية أيضاً، وأدت حالات التأخير إلى إعاقة إحراز تقدم في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك إقرار خطة تطوير الشرطة الوطنية عموماً. وفي تطور إيجابي، قامت حكومة الرئيس في ١٥ آب/أغسطس بتعيين غودسون أوريلوس، المدير السابق للشرطة القضائية، مديراً عاماً بالنيابة للشرطة الوطنية، وريثما يصدق مجلس الشيوخ على تعيينه، سيحل محل ماريو أندريسول، المدير العام الذي انتهت ولايته في ١٨ آب/أغسطس.

٢٠ - وقدم المدير العام للشرطة الوطنية رسمياً في ١ آذار/مارس إلى المجلس الأعلى للشرطة الوطنية الخطة الإنمائية الخمسية (٢٠١٢-٢٠١٦) التي اشترك في صياغتها كل من الشرطة الوطنية وعنصر الشرطة التابع للبعثة. ولكفالة تنفيذ هذه الخطة ريثما يتم إقرارها بصورة نهائية، عقدت الحكومة في ٢٩ حزيران/يونيه قمة رفيعة المستوى حضرها الرئيس، وأعضاء المجلس الأعلى، وأعضاء مجلس الشيوخ، وممثلو المجتمع المدني، والشركاء الثنائيون الرئيسيون، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وخلال هذه القمة، قدمت البعثة والشرطة الوطنية مقترحاً مشتركاً ''لخطة استراتيجية مؤقتة'' للشرطة الوطنية مدتها سنة واحدة تربط الأهداف القصيرة الأجل المحددة والتزامات الجهات المانحة الرئيسية بغايات الخطة الإنمائية الطويلة الأجل. وتشمل هذه الأولويات الملحة دعم الميزانية المقدمة من الحكومة والجهات المانحة مع التركيز بصفة خاصة على حملات التجنيد لزيادة قوام دفعات أفراد الشرطة.

٢١ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في التوصل إلى قوام لأفراد الشرطة الموجودين بالخدمة يبلغ ٠٠٠ ١٥ كحد أدنى بحلول عام ٢٠١٦. وسوف يتطلب ذلك توفير التدريب الأولي في مدرسة الشرطة لعدد من طلاب الشرطة يصل إلى ٢٠٠ ١ طالب في كل دفعة، أي ما يزيد بكثير عما كان عليه الحال في الدفعات الأخيرة. وسيتطلب ذلك أيضاً مواصلة بذل الجهود لتعزيز قدرة ضباط الصف من الرتب المتوسطة والعليا لكفالة التدريب الكافي أثناء العمل والإشراف على المجندين الجدد. وعلاوة على ذلك، سوف تستلزم الزيادة الكبيرة في رتب الشرطة الوطنية مواصلة إدخال التحسينات على قدرتها اللوجستية والإدارية لإدارة أعداد كبيرة من أفراد الشرطة الجدد ونشرهم في جميع أنحاء البلد. وأخيراً، فإن التحاق ٠٠٠ ٥ فرد جديد بحلول عام ٢٠١٥ سيؤدي إلى زيادة كبيرة في احتياجات الميزانية التي سيتعين أن تلبيها الحكومة والجهات المانحة الدولية.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه التدريب الأولي لطلاب الشرطة الجدد تحديات كبيرة. فقد بدأت الدفعة الثالثة والعشرون في ١٨ نيسان/أبريل وكان قوامها ٢٤١ طالباً فقط، وبسبب رسوب عدد كبير من المرشحين في الفحص الطبي النهائي. وقامت الشرطة الوطنية، التي ساورها القلق إزاء انخفاض معدل الالتحاق، بتمديد الموعد النهائي لتقديم الطلبات للدفعة الرابعة والعشرين مما أتاح للبعثة توفير الدعم لحملة تجنيد قوية أجريت في مراكز الشرطة في جميع أنحاء هايتي. ونتيجة لذلك، خضع ١٤٧ ٢٦ مرشحاً (من بينهم ٩٣٤ ١ امرأة) للامتحانات الخطية. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أعلنت الشرطة الوطنية أن ٠٧٠ ١٤ مرشحاً (بمن فيهم ٠٧٠ ١ امرأة) نجحوا في الامتحانات الخطية وسيتم فرزهم من خلال اختبارات بدنية وطبية، يعقبها إجراء مقابلات معهم في أواخر أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، سيتم إدراج فائض المرشحين الناجحين في قوائم للدفعات المقبلة.

٢٣ - وكان التقدم المحرز بشأن فحص السجلات الشخصية لأفراد الشرطة بطيئاً. وحتى الآن، لم يتم فصل أي فرد من أفراد الشرطة نتيجة فحص السجلات الشخصية الذي بدأ في عام ٢٠٠٦ بواسطة لجنة متكاملة من الشرطة الوطنية والبعثة. وأنشئت مراكز فرز في ٦ من أصل ١٠ مقاطعات، والمقرر أن يبدأ تشغيل المراكز الأربعة المتبقية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، كان قد فتح ١ ٠٣٤ ملف حالة جديدة وفي ١٤ أيار/مايو، بدأت التحريات عن طلاب الدفعة الثالثة والعشرين. وبصورة منفصلة، اشتركت لجنة رفيعة المستوى تابعة للشرطة الوطنية مع البعثة في استعراض ١٣٨ حالة كانت قد فحصت قبل الزلزال وأوصت اللجنة في تقرير نهائي قُدم في ١١ حزيران/يونيه أوصى بفصل ٩٢ فرداً من ضباط الشرطة استعرضت ملفاتهم. وقدم المدير العام للشرطة الوطنية أسماء ٧٩ من هؤلاء الضباط إلى وزارة العدل والأمين العام لاعتماد فصلهم.

توفير الحماية للفئات الضعيفة

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة جهودها في مجال الخفارة المجتمعية في مخيمات المشردين داخلياً، ولا سيما في المناطق الشديدة المخاطر التي تتعرض فيها المرأة للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وذلك بالتعاون الوثيق مع لجان المخيمات. ومن بين المواقع المتبقية البالغ عددها ٥٧٥ موقعاً، جرى تأمين ٥ مخيمات معرضة لمخاطر شديدة ومخيمين معرضين لمخاطر متوسطة بفضل تواجد أمني على مدار الساعة، و ٢٩ منها بواسطة توفير تواجد أمني شبه دائم، ونحو ٧٠ من المخيمات ''غير الدائمة'' بواسطة تسيير دوريات يومية. ونشرت الدوريات عشوائياً في المواقع المتبقية. وفي مطلع نيسان/أبريل ٢٠١٢، أنهى عنصر الشرطة والعنصر العسكري للبعثة مهمتهما التي تقتضي توفير الأمن على مدار الساعة في ثلاثة مخيمات هي أكرا الشمالية/الجنوبية، وشان دو مارس، وأكرا ٢٣٨. وسلمت البعثة المسؤولية الأمنية في هذه المخيمات إلى الشرطة الوطنية، مما يبقي على أربع مواقع فقط يجري توفير الأمن فيها بواسطة تواجد أمني للبعثة على مدار الساعة (''جان - ماري فنسان ١''، و ''جان - ماري فنسان ٢''، و ''بيتيونفيل كلوب''، و ''كوراي''). وسيستمر تسليم المهام الأمنية إلى الشرطة الوطنية ومن المتوقع أن يستلزم مخيم ''جان - ماري فنسان'' المعرض لمخاطر شديدة دون غيره مشاركة دائمة في المواقع مع استمرار وجود للبعثة لمدة سنة.

٢٥ - وقادت البعثة فريقاً عاملاً مشتركاً يضم منظمة اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة لاستعراض مشروع قانون متعلق بالاتجار بالبشر لا يزال معروضاً على البرلمان منذ عام ٢٠١٠. وإقراراً بما تعانيه المرأة من أوجه ضعف أخرى في المجتمعات المحلية الهشة، تواصل

البعثة العمل لكفالة جعل نسبة ٣٠ في المائة من المستفيدين في كل مشروع للحد من العنف المجتمعي من النساء (انظر أدناه).

الحد من العنف الأهلي

٢٦ - واصلت البعثة وفقاً لبرنامجها للحد من العنف الأهلي، اتخاذ مبادرات لتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الحضرية الهشة لمعالجة الضعف المستمر للمؤسسات الأمنية ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والتقلبات السياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت مشاريع كثيفة اليد العاملة واسعة النطاق، ودورات تدريبية على المهارات المهنية، وأنشطة مدرة للدخل، ومبادرات نفسية واجتماعية ومبادرات للتوعية موجهة أساساً إلى الشباب المعرضين للمخاطر في المناطق الحضرية. وأنجزت البعثة ٦٣ مشروعاً من ميزانية الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، فيما بدأ العمل على تنفيذ ٥٧ مشروعاً آخر بقيمة ٩ ملايين دولار من ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وتشمل ٣٦ مشروعاً تتسم بكثافة اليد العاملة بشأن إدارة أحواض تصريف المياه، والبنية التحتية في المدن، وإعادة تأهيل القنوات توفر فرص العمل المؤقتة لـ ٠٠٠ ٥١ شاب معرضين للخطر، ٣٠ في المائة منهم من الإناث، وتخفف أيضاً مخاطر حدوث الفيضانات، وتحسن التصحاح الحضري للمجتمع الأوسع نطاقاً. وفي بور- أو - برانس وغوناييف وكاب هايسيان، يتلقى ٣٠٠ ١ شاب وامرأة الدعم المدر للدخل. وتواصل البعثة التعاون على نحو وثيق مع نظرائها الهايتيين، ولا سيما وزارة الداخلية ووزارة الشباب والرياضة والعمل المدني لبناء القدرة على اتخاذ تدابير للحد من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني وفي مجال تنمية القدرات لتعزيز المرصد الوطني لقضايا العنف والجريمة المرتبط بجامعة هايتي الحكومية.

تقديم الدعم إلى مؤسسات الدولة

٢٧ - قدمت البعثة الدعم للمجالس البلدية المنتخبة في وضع الصيغة النهائية لتقرير الأداء عن فترة ولايتها من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١، واستكمل ٧٥ في المائة من المجالس هذه العملية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وقد واجه هذا النشاط، الذي يهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المساءلة، عوائق بسبب عدة عوامل، منها انعدام اليقين السياسي نتيجة تبديل أكثر من ٦٠ في المائة من المجالس البلدية البالغة ١٤٠ مجلسا في البلد انقضت ولايتها في عام ٢٠١١، بمرسوم رئاسي، وضعف إجراءات الإدارة الداخلية لوزارة الداخلية. واشتركت البعثة والوزارة في تخطيط ميزانيات المجالس البلدية الـ ١٤٠ للسنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ والإشراف على إعدادها. وفي هذه البيئة المحفوفة بالتحديات، واصلت البعثة دعم

الحكومة في تنفيذ أولوياتها المتعلقة باللامركزية على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات وذلك بإنفاذ آليات التنسيق المحلية القائمة لتحديد الحلول المحلية لقضايا الأمن والنزاعات.

٢٨ - وقامت البعثة في الفترة من ٩ إلى ١١ آذار/مارس بتيسير معتكف برلماني لـ ٥٢ برلمانيا يمثلون جميع الانتماءات السياسية بغرض تشجيع النقاش بشأن الإطار القانوني لمكافحة الفساد في هايتي بين البرلمانيين والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد. وأسفر المعتكف عن اعتماد تصريح التزمت بموجبه الهيئة التشريعية بالموافقة على قانون معلق بشأن مكافحة الفساد وتعزيز استقلالية وحدة مكافحة الفساد. إلا أن صعوبة التوصل إلى نصاب في مجلس الشيوخ منذ ٨ أيار/مايو حالت حتى الآن دون عقد جلسة لاستعراض مشروع القانون المذكور واعتماده.

مشاريع الأثر السريع

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت البعثة على تمويل وتنفيذ مشاريع الأثر السريع للمجتمعات المحلية التي تضررت من الزلزال، مع تحديد مشاريع في المجالات الأربعة ذات الأولوية التي حددتها قيادة البعثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وهي: التخفيف من حدة الكوليرا؛ والإضاءة الأمنية؛ وإعادة تأهيل الطرق والهياكل الأساسية؛ وسيادة القانون والهياكل الأساسية للتعليم (بما في ذلك المدارس والمؤسسات البلدية والمؤسسات العامة في المقاطعات). وبحلول منتصف تموز/يوليه، كانت البعثة قد خصصت بالكامل ميزانية مشاريع الأثر السريع للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ والبالغة ٧,٥ ملايين دولار لما مجموعه ١٧٧ مشروعا وأغلقت جميع المشاريع البالغ عددها ٢٢٩ مشروعا من السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١. وفي ١٥ تموز/يوليه، كانت البعثة قد وافقت على ٣٦ مشروعا تمثل ٣٥,٥ في المائة من ميزانية السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ٥ ملايين دولار.

العدالة

٣٠ - قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لوزارة العدل والأمن العام في وضع خريطة طريق لإصلاح سيادة القانون. وتضمن ذلك تنظيم اجتماع وطني في حزيران/يونيه، رأسته وزارة العدل والأمن العام، بشأن مشكلة الطول المفرط لفترة الاحتجاز. وواصلت البعثة والبرنامج الإنمائي تقديم الدعم للوزارة بما في ذلك تعزيز هيئة التفتيش القضائي ووحدة التخطيط في الوزارة. وعلى وجه الخصوص، قدم البرنامج الإنمائي دعما لتقييم تنمية القدرات في الوزارة، أسفر عن إعداد خطة عمل لتنفيذ إصلاحات مؤسسية في الوزارة. وقدمت البعثة والبرنامج الإنمائي الدعم أيضا إلى مجلس القضاء الأعلى،

الذي تتضمن مهامه إدارة سلك القضاء، وإصدار شهادات لبعض شباب القضاة قبل تعيينهم، والانضباط القضائي.

٣١ - وخاطبت البعثة جهات مانحة خارجية ودولية لتمويل البرنامج الوطني للمعونة القانونية. وأسفر الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي في ثلاث ولايات قضائية إقليمية نموذجية في جاكميل وبور - دوبا وفور - ليبرتي عن تحسين تقديم خدمات العدالة والحد من مستويات الاحتجاز. واشترك البرنامج الإنمائي والبعثة في إجراء تدريب لكوادر محلية من شباب القضاة والشرطة وإدارة السجون بشأن أساليب التحقيق وإجراءات التعرف القضائية على المتهمين في عدة مناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة ١٧ مشروعا من مشاريع الأثر السريع لبناء محاكم جديدة وإعادة تأهيل محاكم قديمة وتزويدها بمعدات المكاتب. وفي الوقت نفسه، ركب ٢٦ مبنى جاهزا للمحاكم ومكاتب السجل المدني في جميع أرجاء البلد واستُكملت إعادة تأهيل مبنى معهد الطب الشرعي وتزويد بالأجهزة اللازمة. ووفرت البعثة أيضا دعما تقنيا لإعداد أساس قانوني جديد لمعهد الطب الشرعي. وواصلت البعثة والبرنامج الإنمائي تقديم المساعدة التقنية لمدرسة شباب القضاة، التي تم من خلالها توزيع ٢٠ من شباب القضاة الذين تخرجوا من برنامج التدريب الأولي الذي أجري في فرنسا، على ولايات قضائية مختلفة أو كأعضاء في النيابة العامة. واستفاد أعضاء النيابة العامة أيضا من برنامج تدريبي قدم أثناء العمل بدعم من البرنامج الإنمائي، بينما قدمت البعثة مساعدة تقنية للأفرقة العاملة التي تعد قوانين جنائية جديدة وقوانين جديدة للإجراءات الجنائية.

الإصلاحيات

٣٢ - بالرغم من الجهود المبذولة لخفض معدلات الاحتجاز غير القانونية والمطولة، من خلال استعراض الحالات المعلقة مما أدى إلى إطلاق سراح العديد من الأشخاص، فإن تزايد عدد حالات الاعتقال الجديدة تعني أن معدل حالات الاحتجاز لا يزال مرتفعا. وقامت البعثة، في إطار برنامجها الذي يهدف إلى تحسين ممارسات الإصلاحيات، بتدريب ١٠٥ موظفا من موظفي الإصلاحيات الهايتيين العاملين في سجون البلد البالغ عددها ١٦ سجنا. وعلى الرغم من التوجيه والتدريب المقدم إلى الموظفين الطبيين، زادت معدلات وفيات السجناء بصورة كبيرة، وذلك أساسا نتيجة لعودة ظهور الكوليرا والسل. وقد أبلغ عن ٦٩ حالة وفاة ناجمة عن أسباب مختلفة في النصف الأول من عام ٢٠١٢، مقابل ٤٣ حالة في عام ٢٠١١ بأكمله. وتعمل البعثة حاليا بصورة وثيقة مع شركاء صحيين ومع قيادة إدارة السجون من أجل تعزيز الخدمات الصحية، ولو أن عدم وجود الموظفين المؤهلين

لا يزال يشكل تحديا كبيرا. وجرى أيضا إلحاق موظفي الإصلاحيات التابعين للبعثة في مكتب أمين المظالم وفي فرع التحقيقات الداخلية للشرطة الوطنية، للقيام بأعمال التوعية وزيادة القدرة على التدخل في إطار بيئة السجون، في محاولة لكفالة اتخاذ إجراءات مناسبة حيال الإهمال والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. واستمر بذل الجهود لبناء القدرة لنظام سجلات السجون مما يتيح تحديد حالات الاحتجاز غير النظامية للأشخاص تمهيدا لإطلاق سراحهم. وعقب موافقة السلطات الهايتية على الإجراءات التشغيلية الموحدة للإصلاحيات، تعمل البعثة الآن مع إدارة السجون على تنفيذها. واستكملت البعثة تركيب مبان جاهزة في ثمانية سجون لكي تُستخدم كمكاتب إدارية وقاعات دراسية للسجناء. ووفرت البعثة أيضا دعما تقنيا لإدارة السجون في المرحلة النهائية من افتتاح سجن كروا دي بوكيه.

حقوق الإنسان

٣٣ - شكل جمود الوضع السياسي وعدم وجود حكومة عاملة في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير عقبة رئيسية حالت دون إحراز تقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. واستمر تركيز البعثة منصبا على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، نشرت البعثة تقريرا عن عدم كفاية استجابة قطاع العدالة الجنائية لشكاوى الاغتصاب المقدمة في منطقة بور - أو - برانس الكبرى وأصدرت مجموعة من التوصيات بشأن الطريقة التي يمكن بها لضحايا الاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى الوصول إلى العدالة بشكل أفضل، وتستنير البعثة بتلك التوصيات في تعاملها مع السلطات. ولم تحقق الجهود المحدودة التي بذلتها الشرطة والقضاء في التحقيق في حالات القتل التي كانت موضوع التقارير العامة للبعثة في عام ٢٠١١ نتائج ذات شأن. ويتعين توافر إرادة سياسية للنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عقب البيان المثير للجدل الذي أدلى به القاضي الذي يرأس التحقيق مع الرئيس السابق جان كلود دوفالييه ومفاده أن قانون التقادم يحول دون الملاحقة القضائية بشأن جرائم حقوق الإنسان الموثقة بشكل جيد والتي ارتكبت في ظل نظام دوفالييه. ولا تزال البعثة تضطلع بأنشطة بناء القدرات والتوعية في جميع أرجاء البلد، وأقامت علاقات عمل طيبة مع الوزير الجديد المكلف بمسؤولية خاصة عن تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع وقدمت أيضا المساعدة لمكتب أمين المظالم لإعداد قانون يتسق مع المبادئ المتعلقة بالمؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وقد اعتمد البرلمان هذا القانون في أيار/مايو وينتظر أن يصدره الرئيس. ولا تزال البعثة تدعو إلى حصول المكتب على دعم مالي كافٍ من الدولة، وخاصة من أجل كفالة وجوده على نطاق البلد.

الشؤون الجنسانية

٣٤ - قدمت البعثة الدعم إلى وزارة شؤون المرأة وحقوق المرأة من أجل إدارة أماكن آمنة للناجيات من العنف الجنسي والجنساني منشأة في ثلاثة مخيمات للمشردين داخليا وقامت بتنسيق إنشاء أماكن مماثلة في سبعة من أقسام الشرطة الوطنية. وقامت البعثة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم ٢٨ دورة تدريبية لضباط الشرطة الوطنية بشأن استجابة الشرطة للعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن ٢٧ دورة تدريبية للمهنيين القانونيين الهايتيين بشأن لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى الإجراءات القانونية. وعقدت البعثة دورة تدريبية للمدربين استغرقت خمسة أيام لما مجموعه ٣٠ من قادة المجتمعات المحلية (٢٠ امرأة و ١٠ رجال) كجزء من ''برنامج القضاء على العنف'' لدعم إقامة شبكات لتوعية المجتمع المحلي بمنع العنف الجنسي والجنساني. وقدمت البعثة الدعم لحملات الدعوة التي أفضت إلى اعتماد التعديل الدستوري الذي سلف ذكره والذي ينص على نصاب نسبته ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في صنع القرارات العامة. وقدِّم الدعم أيضا لشبكات نسائية لتنظيم ٣٦٠ حلقة عمل في إطار التدريب والتوعية أسفرت عن اعتماد ''برنامج العمل الوطني للنساء ومجتمعاتهن'' الذي قدمته رسميا إلى الرئيس ممثلات عن المنظمات النسائية.

حماية الطفل

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى البعثة تقارير عن انتهاكات حقوق الأطفال، تضمنت ١٢٨ حالة اغتصاب، و ٦ حالات اختطاف، و ٥ حالات اتجار بالأطفال، و ٧ حالات قتل، و ٣ حالات أصيب فيها أطفال بأعيرة نارية أثناء تبادل لإطلاق النار بين عصابات متنافسة. ويجري أسبوعيا إطلاع الشرطة الوطنية ولواء حماية القُصَّر على هذه التقارير لمتابعتها. وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، أحاطت البعثة العناصر المدنية في اللواء والمجتمعات المحلية بمعلومات بشأن تهريب الأطفال والاتجار بهم، في النقاط الحدودية مع الجمهورية الدومينيكية وأنشأت خط اتصال مباشر استضافه اللواء للإبلاغ عن حالات الاتجار بالأطفال وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال. وعقب الدعوة المستمرة التي تقوم بها البعثة والفريق القطاعي لقضاء الأحداث الذي تقوده وزارة العدل بدعم من اليونيسيف، استأنفت المحكمة جلسات الاستماع في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وما انفكت تقوم منذ ذلك الحين بمعالجة معظم القضايا المعلقة التي يتضمن ٨٢ في المائة منها قُصَّر محتجزين على ذمة المحاكمة. وعقب الدعوة التي قامت بها البعثة بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من أصحاب المصلحة، قام البرلمان في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالتصديق على اتفاقية لاهاي

بشأن التبني الدولي (١٩٩٣) التي تلزم أطراف الاتفاقية بالتقيد بمبادئها بشأن التعاون بين البلدان في مجال تبني الأطفال وحمايتهم.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٦ - واصلت ١١ وكالة تابعة للأمم المتحدة، من خلال فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية، القيام بأنشطة التوعية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وحملة مكافحة الوصم بالعار في جميع أنحاء هايتي. ويعمل الفريق المشترك بصورة وثيقة مع سيدة هايتي الأولى صوفيا مارتيللي من أجل تنفيذ حملة تستغرق سنة واحدة للدعوة والتواصل بشأن الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وللوصول إلى الشباب، قامت وكالات الأمم المتحدة بعقد شراكات مع منظمات المجتمع المدني ودمج برامج تثقيفية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في مؤتمرات وحلقات عمل تتعلق بالقيادة والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. وفي مجال الحوكمة، قدم الفريق المشترك المساعدة إلى الحكومة في إصلاح آلية التنسيق القطرية الهايتية التابعة للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، مما أسفر عن استمرار منحة تمويلية قدرها ٣٤ مليون دولار للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وعلى الرغم من انخفاض معدل انتشار الإصابة بهذا الفيروس في هايتي على مدى السنوات الخمس الماضية، مع بلوغ معدل الانتشار بين الكبار حسب آخر الإحصاءات ١,٩ في المائة، فلا يزال البلد يتسم بواحد من أعلى المعدلات العالمية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية في العالم.

السلوك والانضباط

٣٧ - أنجز الفريق المعني بالسلوك والانضباط ٦٢ دورة تدريبية حضرها ١ ٣٦٨ فردا من أفراد البعثة. وبالتشاور مع كبار المديرين من المدنيين والعسكريين والشرطة، وضعت البعثة استراتيجية متكاملة لتعزيز المساءلة التي يضطلع بها قادة البعثة بهدف منع سوء السلوك. وأدت الاستراتيجية إلى تعزيز شبكة مراكز التنسيق وزيادة عدد التقارير المقدمة من الأفراد نتيجة لزيادة الوعي بالتزاماتهم.

٣٨ - ولوحظ حدوث زيادة في سرقة الممتلكات والمعدات ذات القيمة العالية. وما برحت البعثة تعزز الأمن في المواقع الرئيسية وتتلقى مساعدة واسعة النطاق من السلطات الهايتية في مجال التحقيق في السرقات. وتتعاون البعثة والحكومة الهايتية من أجل ضمان تقديم المسؤولين عن السرقات إلى العدالة، واسترداد الممتلكات والمعدات المسروقة قدر الإمكان.

سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٣٩ - تأتي أكبر المخاطر التي تواجه الأمم المتحدة في هايتي من جرائم من وحي الفرصة (وتكون عنيفة أحيانا)، والاضطرابات المدنية التي محورها القضايا المحلية، وحوادث المرور على الطرقات، والكوارث الطبيعية. وللمساعدة على إدارة هذه المخاطر ولتمكين أنشطة الأمم المتحدة، عزز قسم الأمن في الأمم المتحدة قدراته وتدريبه في مجال الإنذار بوقوع أزمة والاستجابة لها، فشكل وحدة للعمليات والاستجابة، وقام بتوسيع قدراته في مجال البحث والإنقاذ. وقام أيضا بتحسين عمليات إدارة المعلومات الأمنية التي يضطلع بها، فأنشأ قاعدة بيانات موحدة لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في هايتي بمن فيهم العاملون في الوكالات والصناديق والبرامج. وزاد القسم أيضا التعاون والتنسيق فيما يتعلق بمسائل إدارة الأمن مع الحكومة المضيفة، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الرسمية ذات الصلة بالتحقيق في سرقة أو تلف ممتلكات الأمم المتحدة.

الإعلام والتوعية

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة استخدام الإعلام والتواصل كأداة استراتيجية لدعم تنفيذ ولايتها. وتواصلت جهود الإعلام من خلال إقامة العلاقات مع وسائط الإعلام الدولية والوطنية وعقد المؤتمرات الصحفية العادية، وكذلك إصدار النشرات الصحفية وغيرها من المنتجات في الوقت المناسب (بما في ذلك من خلال إذاعة البعثة وموقعها على شبكة الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية والبرامج التلفزيونية). وواصلت إذاعة البعثة تقديم الدعم لجهود الوقاية من الكوليرا، ولضمان التأهب للكوارث وموسم الأعاصير، ولتعزيز المصالحة الوطنية وسيادة القانون. وأنتجت البعثة، بالتنسيق الوثيق بين مكوناتها ومع وكالات الأمم المتحدة، برنامجها الأسبوعي المسجل بالفيديو ومدته ١٥ دقيقة عن الموضوعات التي تهم الجمهور الهايتي فيما يتعلق بعمل البعثة والشؤون الجارية، الذي تبثه سبع محطات تلفزيونية وطنية، وثماني محطات تلفزيونية للشتات في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى نشره بواسطة المراكز التسعة للوسائط المتعددة في المناطق.

دعم البعثة

٤١ - انتهت البعثة من إعداد استعراضها لمكتب الدعم في سانتو دومينغو بوصفه مكتبا خلفيا لتقديم الدعم الإداري. ويجري الآن تنفيذ التوصيات، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق انخفاض في المصروفات التشغيلية للمكتب ومواصلة إضفاء الطابع الوطني على ملاك

الوظائف. وتواصل الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية الدومينيكية السعي من أجل وضع مذكرة تفاهم بشأن دعم البعثة بهدف زيادة ترشيد التأثير المالي في البعثة.

خامسا – أنشطة تقديم المساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية

التنسيق بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

٤٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي من وضع مشروع الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي يحدد أولويات الأمم المتحدة ويتواءم مع خطة التنمية الاستراتيجية التي تعتمدها حكومة هايتي. وجرت صياغة الإطار الجديد بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي وهو يتناول سياقا جديدا للفترة الانتقالية، يهيمن عليه اتجاهان كبيران: '١' الالتزام المشترك للحكومة والشركاء الدوليين بالتركيز على تعزيز المؤسسات الهايتية من أجل إدارة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية بشكل كامل؛ '٢' التقليص التدريجي لوجود البعثة. وقد ازداد عدد البرامج المشتركة التي تشارك فيها وكالتان من وكالات الأمم المتحدة على الأقل والحكومة، والتي يديرها فريق الأمم المتحدة القطري، إلى ما مجموعه ١١ برنامجا (يمول ٦ منها من خلال صندوق تعمير هايتي). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ التمويل الفعلي للبرامج المشتركة ١٨٤ مليون دولار من أصل ميزانية مطلوبة مجموعها ٢٧٤ مليون دولار.

٤٣ – وسعى نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بصفته رئيس مجموعة الإثني عشر وهي مجموعة المانحين الرئيسيين، بالاشتراك مع حكومة هايتي، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وضع إطار جديد لتنسيق المعونة قام مجلس الحكومة (الذي يتألف من جميع وزراء الحكومة ويترأسه رئيس الوزراء) بإقراره. وينتظر إطار تنسيق المعونة موافقة مجلس الوزراء الذي يترأسه الرئيس. ويحل الإطار الذي ترعاه وزارة التخطيط والتعاون الخارجي محل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي التي انتهت ولايتها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويهدف الإطار إلى مساعدة الحكومة في ضمان زيادة الشفافية في معاملات المعونة الأجنبية وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة الموارد الخارجية. وبالمثل، يجري وضع خطة انتقالية لنظام المجموعات. وبعد انتهاء أنشطة العديد من المجموعات الإنسانية في ٣٠ حزيران/يونيه لصالح آليات تنسيق ذات قيادة وطنية، لم تبق سوى أربع مجموعات بالغة الأهمية (تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها/المأوى، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والحماية). وسيتم الإبقاء على هذه المجموعات حتى نهاية عام ٢٠١٢، بينما سيعاد توجيه الدعم من المجموعات إلى المؤسسات الهايتية النظيرة.

٤٤ - ومنذ عام ٢٠١٠، تتمثل إحدى أهم أولويات البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في التعزيز المؤسسي للحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي. وتحقيقا لهذه الغاية، تنشر وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها حاليا ما مجموعه ٨٣٥ موظفا (٦٩٣ موظفا وطنيا و ١٤٢ موظفا دوليا) في الكيانات الحكومية الوطنية والمحلية، من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وتقديم المساعدة التقنية.

الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة حاليا فيما يتعلق بوباء الكوليرا

٤٥ - تفيد وزارة الصحة العامة والسكان بأن وباء الكوليرا تسبب في حدوث أكثر من ٧ ٤٤٠ حالة وفاة. وأصيب ما مجموعه ٥٨٠ ٩٤٧ شخصا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢. ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، سجل نظام الرصد والإنذار التابع للوزارة ما يربو على ٠٠٠ ٣٥ حالة كوليرا جديدة. وأطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ مبادرة ثنائية من أجل استئصال الكوليرا من جزيرة هيسبانيولا. وتحت قيادة وزارة الصحة العامة، تقوم المؤسسات الحكومية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وجهات فاعلة رئيسية أخرى بوضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ مع إيلاء اهتمام خاص للسنتين المقبلتين. غير أن النظام لا يزال ضعيفا ولا يجري الإبلاغ عن الرقم الحقيقي للحالات. ومع بداية موسم الأمطار في آذار/مارس، ازداد عدد الحالات الجديدة للكوليرا، ولو أن معدل الوفيات جراء الإصابة لا يزال ثابتا عند ٣,١ في المائة. وتتوقع منظمة الصحة العالمية احتمال حدوث إصابات عددها ٠٠٠ ١١٢ حالة خلال عام ٢٠١٢. وتقدم الأمم المتحدة والشركاء الدعم فيما يتعلق بإنشاء وتحديث وصيانة نقاط الإماهة الفموية ووحدات ومراكز علاج الكوليرا بالإضافة إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن المراقبة، وإدارة الحالات، والاحتواء، وإحالة المصابين. وفي عام ٢٠١٢، تلقت المديرية الوطنية للمياه والصرف الصحي الدعم لمواجهة الزيادات الكبيرة في حالات الكوليرا وتوزيع منتجات معالجة المياه المترلية على أكثر من ٠٠٠ ٣٠ أسرة. وما برحت الأمم المتحدة والشركاء يقدمون الدعم أيضا لجهود الوقاية، بما في ذلك تقديم التوعية على صعيد المجتمعات المحلية إلى ٠٠٠ ٧٠٠ أسرة، وتخزين مليوني وحدة من منتجات معالجة المياه المترلية في جميع أنحاء البلد. غير أن عودة تفشي وباء الكوليرا يثير القلق بشكل خاص نظرا لأن المنظمات غير الحكومية التي استجابت في بداية انتشار الوباء تنهي دعمها تدريجيا بسبب نقص التمويل. ونتيجة لذلك، انخفض الدعم المقدم فيما يتعلق بنقل المسؤوليات إلى وزارة الصحة العامة والسكان، على النحو المتوخى في الاستراتيجية الوطنية، كما تناقصت القدرة على تقديم العلاج الفعال لحالات الكوليرا.

ويواجه إدماج الكوليرا في النظام الصحي الوطني تحديات كبيرة، وتسبب هذا جزئيا حالات التأخير في إضفاء الطابع اللامركزي على جهود الاستجابة والضعف الهيكلي داخل النظام الصحي. وتتخذ وزارة الصحة العامة والسكان والشركاء تدابير لإدخال التحسينات اللازمة.

مكتب المبعوث الخاص لهايتي

٤٦ - في إطار الدعم المقدم إلى الحكومة، يواصل مكتب المبعوث الخاص عمله مع نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة فيما يتعلق بتنفيذ النهج التكميلي، الذي يحدد مبادئ التنفيذ العملية التي تدعو الجهات المانحة وشركاءها إلى توجيه المزيد من التمويل إلى المؤسسات المحلية العامة والخاصة من أجل المساعدة على تعزيز إمكانية حصول أكثر الفئات ضعفا على الخدمات والوظائف. ورغم أن هذه المبادئ ليست جديدة وأنها ترد في البرنامج العالمي لتحقيق فعالية المعونة، يوضح التحليل الدقيق لتدفقات التمويل أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كبير لتنفيذ هذه المبادئ. فعلى سبيل المثال، من أصل مبلغ ٥,٧٨ بلايين دولار قدمته الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى هايتي من أجل الإنفاق على جهود الإنعاش في المجالين الإنساني والإنمائي من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢، صرف ما يقدر بـ ١٠ في المائة (٥٥٦ مليون دولار) إلى الحكومة عبر شبكاتها الخاصة. وفي هذا الصدد، يقيم مكتب المبعوث الخاص شراكة مع مكتب دعم بناء السلام ومعهد التنمية الخارجية بشأن مشروع بحثي جديد يفحص الدروس المستفادة في سياق إيصال المعونة إلى هايتي. وسيتوج المشروع بإصدار تقرير في نهاية السنة يقارن الطريقة التي يجري بها تقديم المعونة في هايتي ببيئات هشة أخرى ويقدم توصيات بشأن كيفية تحسين تقديم المعونة في هذه السياقات. ويقوم مكتب المبعوث الخاص أيضا بدعم عمل البرنامج الإنمائي مع وزارة التخطيط والتعاون الخارجي فيما يتعلق بإنشاء نظام شامل لإدارة المعلومات المتعلقة بالمعونة، سيكون جزءا لا يتجزأ من إطار تنسيق المعونة المذكور أعلاه.

سادسا - الخطوط العريضة لخطة إعادة تشكيل البعثة وتعزيزها

٤٧ - ونظرا لأن هايتي تركز مرة أخرى على أهداف استقرار وتنمية أطول أجلاً، وخطت خطوات مهمة من أجل تعزيز مؤسساتها السياسية ومؤسسات سيادة القانون، ما برحت البعثة تقلص الزيادة الكبيرة في حجمها في أعقاب الزلزال، كما قللت البعثة كذلك من الأنشطة المتصلة بالتحديات التي سببها الزلزال. ولضمان استمرار البعثة في التكيف مع هذه الظروف الناشئة، قام ممثلي الخاص، استجابة لطلبي، وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة

القطري، بالتشاور مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين، بشأن خطة لإعادة تشكيل البعثة، وتوطيدها استنادا إلى الظروف. وتعتزم البعثة مواصلة إعداد هذه الخطة والقيام باستعراضها وتعديلها دوريا كلما اقتضت الظروف.

٤٨ - وتتوقع الخطة تضييق نطاق أنشطة البعثة لتتركز في مجموعة أساسية من المهام المقررة التي يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية معقولة (يُقدر لأغراض التخطيط أنها ما بين أربع إلى خمس سنوات) وترمي إلى تعزيز المكاسب في مجال الاستقرار إلى الحد الذي لا يلزم معه وجود عملية كبيرة لحفظ السلام. وستعمل البعثة مع الحكومة والمجتمع المدني والفريق القطري للأمم المتحدة، والشركاء الدوليين للاتفاق على ميثاق انتقالي يتضمن مجموعة محددة من مقاييس الاستقرار لاستخدامها كمؤشرات رئيسية للتقدم المحرز في عملية تحقيق الاستقرار. وفيما يتعلق بالأمن، سيشكل مستوى الفعالية التشغيلية للشرطة الوطنية المقياس الرئيسي الذي ينبغي أن يوجه وتيرة تخفيض عدد أفراد البعثة النظاميين. وتقيِّم المعايير الأخرى مدى نضج الآليات الرئيسية للمساءلة والإشراف على سيادة القانون، وهي آليات أساسية من أجل ترسيخ ثقافة سيادة القانون، بالإضافة إلى مركز الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وستوجه قدرة المؤسسات الهايتية على تنظيم وتنسيق انتخابات شفافة ونزيهة وذات مصداقية بمساعدات خارجية محدودة عملية تخفيض البعثة للمهام المتعلقة بالانتخابات.

٤٩ - وتفترض مقترحات تجميع البعثة أن عنصرها العسكري سيسلم المسؤولية عن الأمن تدريجيا إلى وحدات الشرطة المشكلة، وفي نهاية المطاف إلى الشرطة الوطنية الهايتية عندما تزداد أعداد وقدرات هذه الأخيرة. وقد أنجزت بالفعل عملية النقل من العنصر العسكري إلى وحدات الشرطة المشكلة في ٤ من المقاطعات العشر (الجنوبية، وغراند آنس، ونيبس، والغربية الشمالية). وبحلول تموز/يوليه ٢٠١٣، تعتزم البعثة تركيز وجودها العسكري في خمسة مراكز أمنية (بور - أو - برنس، وليوغان، وغونايف، وكاب - هايتيان، ووانامينت). وسيقابل هذا التركيز التدريجي للوجود العسكري بنشر لوحدات الشرطة المشكلة في المقاطعات التي يجري إخلاؤها، حيث أثبت نموذج نقل المهام هذا فعاليته بالفعل. وفي شراكة مع شرطة البعثة، سيقوم العنصر العسكري أيضا باستكشاف سبل الإسهام في توجيه وتدريب الشرطة الوطنية الهايتية، في مجالات من قبيل الأمن البحري.

٥٠ - وأوصي، بالتالي، بأن ينظر مجلس الأمن في تخفيض قوام البعثة العسكري المأذون به من ٣٤٠ ٧ إلى ٢٧٠ ٦ جنديا من خلال انسحاب متوازن لـ ١٠٧٠ من أفراد المشاة والهندسة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن البعثة تواصل تركيز جهودها على توجيه وتطوير الشرطة الوطنية وتخفض تدريجيا الأنشطة الشرطية التنفيذية التي

يقوم بها فرادى الشرطيين التابعين لها، إلى جانب قيامها بترشيد هيكل عنصر الشرطة فيها، أوصي بإجراء تخفيض في قوام الشرطة المأذون به من ٣ ٢٤١ فردا إلى ٢ ٦٠١ فرد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣، وهو ما يتحقق بسحب ٤٠٠ من أفراد الشرطة بحلول مطلع عام ٢٠١٣ وتخفيض عدد وحدات الشرطة المشكلة إلى ١٠ وحدات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويتطابق هذان التخفيضان مع جدولي تناوب القوات والشرطة وقد يأخذ هذا في الاعتبار أيضا الجدول الزمني للانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية الجزئية المقبلة.

٥١ - وستعيد البعثة أيضا هيكلة عناصرها المدنية لتعكس تضييق نطاق أنشطتها. وستقوم البعثة، كخطوة أولى، بتركيز جميع وظائف الدعم لوجودها في المقاطعات الـ ١٠ في أربعة مراكز إقليمية. وستسعى البعثة أيضا إلى تعزيز العلاقات البرنامجية والمشاركة، كلما أمكن، مع الفريق القطري بحيث تعطيه الفرصة لمواصلة إضفاء الطابع اللامركزي على وجوده في جميع أنحاء هايتي والتخطيط للتخفيض التدريجي لعملية حفظ السلام. ونظرا للانخفاض المتوقع لتمويل برامج فريق الأمم المتحدة القطري من الجهات المانحة، ستقدم البعثة المساعدة في وضع استراتيجية لتعبئة الموارد.

سابعا - الجوانب المالية

٥٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٦٦/٢٧٣، مبلغا قدره ٦٤٨ ٣٩٤ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على البعثة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٥٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٦٢,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٤٧٠,٨ ٣ مليون دولار.

٥٤ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وشرطة مشكلة للبعثة ٢٠,٥ مليون دولار. وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٢، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

ثامنا – الملاحظات

٥٥ – يشكل تنصيب حكومة جديدة، ونشر نسخة مصوبة من التعديلات الدستورية، وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء معالم هامة في جهود هايتي الرامية إلى تعزيز مؤسساتها الديمقراطية والمعنية بسيادة القانون. وتمثل الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة بالفعل لجذب الاستثمار الأجنبي، ومكافحة الفساد والتهريب، وتشجيع المشاريع الصناعية الهادفة إلى إيجاد الوظائف، مؤشرات على وجود أمل حقيقي بالمضي قدما بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد طال أمد انتظار الناخبين الهايتيين لهذه التدابير وأثني على سلطات البلد لما أظهرته من حسن القيادة وعلى صياغتها للتسويات من أجل تحقيق هذه النتائج.

٥٦ – وأدت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لطرد القوات المسلحة السابقة و 'المجندين' الجدد الذين كانوا يحتلون بطريقة غير مشروعة مواقع في جميع أنحاء البلد إلى تجنب أحد التحديات التي تواجه القانون والنظام وأظهرت تحسنا مشجعا في قدرة الشرطة الوطنية. وأشجع الحكومة على تنفيذ وعودها بتسديد المدفوعات النهائية للمتأخرات المستحقة نتيجة ترك الأفراد المؤهلين من القوات المسلحة السابقة للخدمة.

٥٧ – ولا تزال العملية السياسية في هايتي عرضة للانتكاسات المرتبطة بعدم الاستقرار السياسي وعدم احترام سيادة القانون والمظالم الاجتماعية غير المعالجة. وفي هذا السياق، أحث حكومة هايتي الجديدة على بذل قصارى جهدها لمواصلة تعزيز مؤسسات سيادة القانون ومضاعفة الجهود في مجال مكافحة البطالة والفقر. وأشجع الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على المشاركة من أجل وضع جدول أعمال تشريعي على أساس توافقي يعزز بناء المؤسسات والضمانات المتعلقة بالاستثمار؛ ويحمي حقوق الإنسان؛ ويضع حدا لثقافة الإفلات من العقاب.

٥٨ – وأخيرا وفرت التعديلات الدستورية التي نشرت في حزيران/يونيه الأساس لتشكيل مجلس انتخابي دائم، حيث تسبب عدم وجوده في إلحاق الضرر بالاستقرار السياسي في السنوات الأخيرة. ومن الأهمية القصوى أن يشكل المجلس ويعمل بأكبر قدر من النزاهة وبدعم من جميع المؤسسات. وفي هذا الصدد، أشجع جميع أصحاب المصلحة على الدخول في حوار بناء من أجل إتاحة المجال أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية حان أوانها منذ زمن بعيد. وهي ستساعد على تنشيط مؤسسات هايتي وتقليل حجم الفراغ المؤسسي الذي أعقب انتهاء ولايات ١٠ من أعضاء مجلس الشيوخ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢. ومن المهم بصفة خاصة أن تحشد الحكومة حصتها من الموارد المخصصة للميزانية الانتخابية، بما في ذلك

التمويل اللازم لبناء القدرات التنظيمية والإدارية الانتخابية للمجلس الانتخابي الدائم. والأمم المتحدة مستعدة لدعم العملية الانتخابية، على غرار ما قامت به في الماضي.

٥٩ - وفي ضوء التقدم المحرز في الشهور الأخيرة، أشعر بالتفاؤل بأن تسنح لقادة هايتي الفرصة لإحراز تقدم حقيقي في إعادة بناء الوطن، وتقوية المؤسسات، واجتذاب الاستثمارات وتشجيع التنمية المستدامة، وترسيخ احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وإذ أكرر عزمي على مواصلة توطيد وجود البعثة، أوصي مجلس الأمن بتمديد ولايتها لمدة سنة إضافية، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٣، وإدماج التعديلات الموصى بها في الفقرات ٤٧ إلى ٥١ من هذا التقرير.

٦٠ - ولا يزال تعزيز الشرطة الوطنية يشكل شرطا أساسيا لانسحاب البعثة في نهاية المطاف من هايتي. وأرحب بالعزم المعلن للرئيس بشأن التركيز على مواصلة تعزيز هذه المؤسسة بحيث توفر الأمن في جميع أنحاء هايتي. وتعد الخطوات التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة بمساعدة البعثة من أجل زيادة عدد مجندي الشرطة، ولا سيما الإناث منهم، مشجعة وينبغي أن تساعد في الإسراع بزيادة الأعداد المقبولة غير الكافية حاليا من طلاب الشرطة الجدد. ولضمان نمو الشرطة الوطنية المستمر والمستدام، أدعو الحكومة إلى أن تتناول بقدر أكبر من الاهتمام مسألة تعزيز القدرات الإدارية للمؤسسات وتعزيز صفوفها من كبار ومتوسطي الموظفين. وفي هذا السياق، أحث الحكومة والدول الأعضاء على الالتزام بضمان توفير التمويل اللازم لدعم قوة شرطية مهنية يمكن الاعتماد عليها.

٦١ - وأود أن أختتم بالتعبير عن امتناني الخالص لممثلي الخاص، ماريانو فرناندیز؛ ومبعوثي الخاص، رئيس الولايات المتحدة السابق ويليام ج. كلينتون، ورجال ونساء البعثة، والبلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء المعنيين لتفانيهم والتزامهم المتواصلين بدعم الاستقرار والتنمية في هايتي.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية

(في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢)

	ضباط الأركان		القوات		
البلدان	إناث	ذكور	إناث	ذكور	المجموع
الأرجنتين		١٢	٤٩	٦٦٢	٧٢٣
بوليفيا	١	٢	١١	١٩٥	٢٠٩
البرازيل		١٩	٢١	١ ٨٥٦[أ]	١ ٨٩٦[ب]
كندا	١	٤			٥
شيلي		٣	١٣	٤٨٤	٥٠٠
إكوادور		١	١	٦٥	٦٧
فرنسا		٣			٣
غواتيمالا		٥	١٠	١٢٣	١٣٨
إندونيسيا		١		١٦٧	١٦٨
اليابان		٢	٢	٢١٢	٢١٦
الأردن		٨		٢٤٢	٢٥٠
نيبال		١٢	٨	٣٤٢	٣٦٢
باراغواي		١		١٥٩	١٦٠
بيرو		٦	٨	٣٥٨	٣٧٢
الفلبين		٢	١١	١٤٤	١٥٧
جمهورية كوريا		٢	٤	٢٣٦	٢٤٢
سري لانكا		١١		٨٥٠	٨٦١
الولايات المتحدة الأمريكية		٩			٩
أوروغواي		١٢	٣٧	٨٨٥	٩٣٤
المجموع	**٢**	**١١٥**	**١٧٥**	**٦ ٩٨٠**	**٧ ٢٧٢**[ج]

(أ) بما في ذلك بوليفي ملحق بالوحدة البرازيلية.

(ب) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة وهو من ثم لا يدخل في قوام القوات.

(ج) قرر مجلس الأمن في قراره ٢٠١٢ (٢٠١١) أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٧ ٣٤٠ فردا من جميع الرتب.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بوحدات شرطة ووحدات شرطة مشكلة (في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢)

البلدان	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الأرجنتين	٢	١١	–	–
بنغلاديش	–	١٠	١٠٦	٢١٤
بنن	–	٣٦	–	–
البرازيل	–	٢	–	–
بوركينا فاسو	٢٩	٥٣	–	–
بوروندي	١٠	٣٠	–	–
الكاميرون	٥	٥١	–	–
كندا	٧	٥١	–	–
جمهورية أفريقيا الوسطى	١	٣	–	–
تشاد	١	٨	–	–
شيلي	٣	٨	–	–
الصين	-	١٦	–	–
كولومبيا	٣	٢٢	–	–
كوت ١٠٨ديفوار	١٢	١١٠	–	–
كرواتيا	–	٥	–	–
مصر	–	٣١	–	–
السلفادور	٤	١٢	–	–
فرنسا	٣	٣١	–	–
غرينادا	–	–	–	–
غينيا	١	١٥	–	–
غينيا – بيساو	–	–	–	–
الهند	٢	١	–	٤٦٠
إندونيسيا	١	٩	–	–
إيطاليا	–	-	–	–
جامايكا	–	١	–	–
الأردن	–	٤١	–	٣٢٠
قيرغيزستان	–	١	–	–
ليتوانيا	–	–	–	–

البلدان	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
مدغشقر	١	٣	–	–
مالي	٢	٢٧	–	–
نيبال	–	١٦	١٠	١٣٠
النيجر	١٤	٦٨	–	–
نيجيريا	١	٧	–	–
النرويج	٢	٤	–	–
باكستان	–	١٣	–	١٤٠
الفلبين	١	٢٩	–	–
رومانيا	١	١٦	–	–
الاتحاد الروسي	١	٢	–	–
رواندا	١١	٢٥	٩	١٥١
السنغال	٢	١٧	–	١٤٠
صربيا	–	٥	–	–
سيراليون	١	٣	–	–
إسبانيا	٢	٢١	–	–
سري لانكا	٢	٢٨	–	–
السويد	١	١	–	–
توغو	–	١	–	–
تركيا	٢	٢٥	–	–
تايلند	٦	٩	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤	٧٩	–	–
أوروغواي	٢	٢	–	–
اليمن	–	١٨	–	–
	١٥٠	**٩٧٧**	**١٢٥**	**١ ٥٥٥**
المجموع		**١ ١٢٧**		**١ ٦٨٠**
المجموع الكلي				**٢ ٨٠٧**[أ]

(أ) قرر مجلس الأمن في قراره ٢٠١٢ (٢٠١١) أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٣ ٢٤١ فردا من جميع الرتب.